

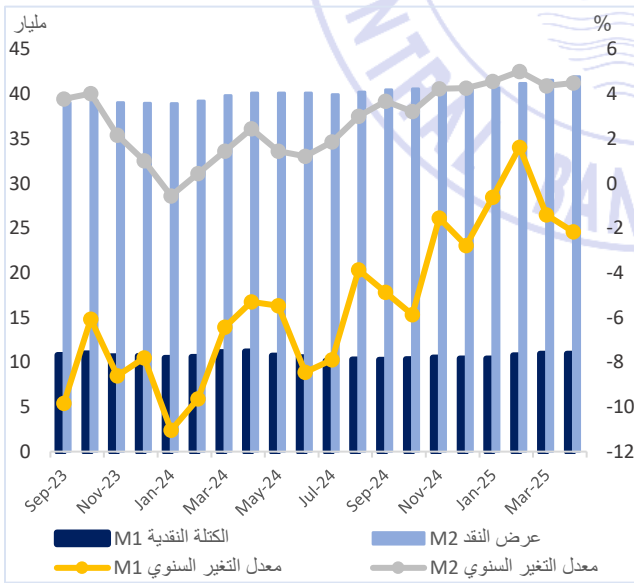
## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### عرض النقد (M1):

انخفض رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.27 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتبلغ قيمته نحو 10.93 مليارات دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.20 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لانخفاض رصيد كل من الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.21 مليار دينار وبنسبة 2.2% لتصل قيمته نحو 9.28 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.06 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتصل قيمته نحو 1.65 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2



## نشرة موجز

### تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

أبريل 2025

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أبريل 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

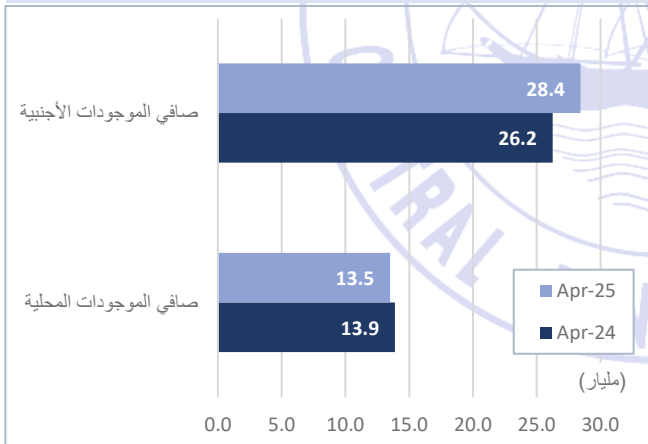
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.4% لتبلغ قيمته نحو 41.91 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 8.21 مليارات دينار وبنسبة 9.3%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.66 مليار دينار وبنسبة 20.9%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.46 مليار دينار وبنسبة 5.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.92 مليار دينار وبنسبة 6.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.84 مليار دينار وبنسبة 4.8%.

## عرض النقد (M2):

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أبريل 2025 جاء كمحصلة لارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.20 مليار دينار وبنسبة 8.4% (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.66 مليار دينار وبنسبة 20.9%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.43 مليار دينار وبنسبة 3.1%) من جهة، والتراجع في صافي الموجودات المحلية بنحو 0.39 مليار دينار وبنسبة 2.8%.

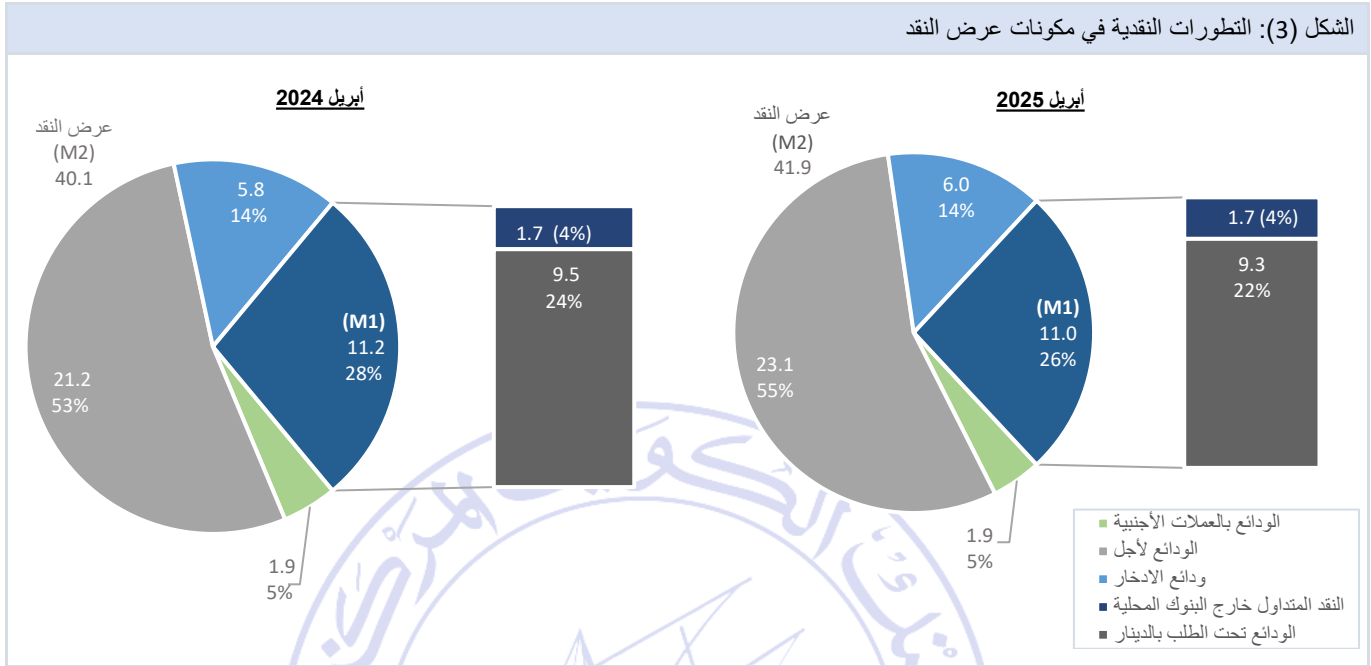
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.78 مليار دينار وبنسبة 4.4% لتبلغ قيمته نحو 41.91 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 40.13 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 7.1% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.27 مليار دينار وبنسبة 2.2% من جهة أخرى.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2:



وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد



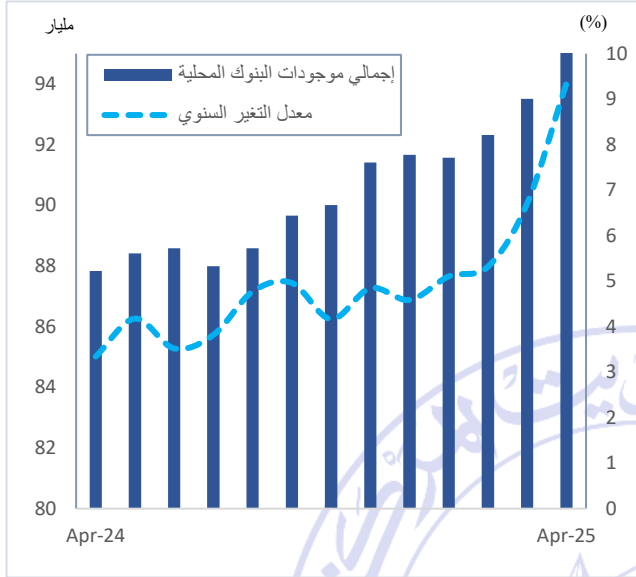
مليار دينار وبنسبة 5.9% لتصل إلى نحو 48.43 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 1.13 مليار دينار وبنسبة 71.3% لتصل إلى نحو 2.71 مليار دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.18 مليار دينار وبنسبة 19.0% لتصل إلى نحو 1.16 مليارات دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.11 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتصل إلى نحو 3.68 مليارات دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من المطالب على الحكومة والمطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، وودائع تحت الطلب، وودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، بنسبة بلغت نحو 24.8%، و4.8% لكلٍ منهم على الترتيب.

## ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

### 1. موجودات البنوك المحلية:

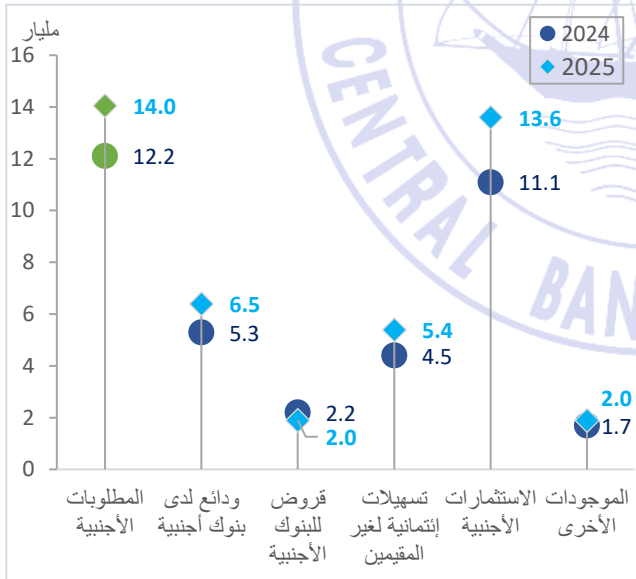
ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 8.21 مليارات دينار وبنسبة 9.3% لتبلغ قيمته نحو 96.04 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 87.83 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 4.54 مليارات دينار وبنسبة 18.2% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 29.43 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.69

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية



هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 50.4% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أبريل 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 52.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 30.6% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.3% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية، والودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى بنحو 22.3%، و21.5%، و21.2%، و15.1% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة قروض للبنوك الأجنبية بنحو 13.0% من جهة أخرى.

الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 2.13 مليار دينار وبنسبة 7.3%، لتبلغ قيمته نحو 31.43 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 29.30 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق .

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.71 مليار دينار، وبنسبة 5.8%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.65 مليار دينار، وبنسبة 19.3%)، والخدمات الأخرى (0.46 مليار دينار، وبنسبة 13.5%)، والتجارة (0.31 مليار دينار، وبنسبة 8.9%)، وقروض للبنوك (0.18 مليار دينار، وبنسبة 19.0%)، بالإضافة إلى الارتفاع في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 35.2%، و2.7% في نهاية أبريل 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.14 مليار دينار، وبنسبة 7.6%)، والصناعة (0.10 مليار دينار، وبنسبة 4.4%)، بالإضافة إلى التراجع في الخدمات العامة بنسبة 5.0% في نهاية أبريل 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

### 3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.92 مليار دينار وبنسبة 6.0% لتبلغ قيمته نحو 51.89 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 48.97 مليار

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.66 مليار دينار وبنسبة 20.9% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.38 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل ما يعادل نحو 12.73 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد كلٍ من الموجودات الأجنبية بنحو 4.54 مليارات دينار وبنسبة 18.2%، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 1.88 مليار دينار وبنسبة 15.4%.

### 2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

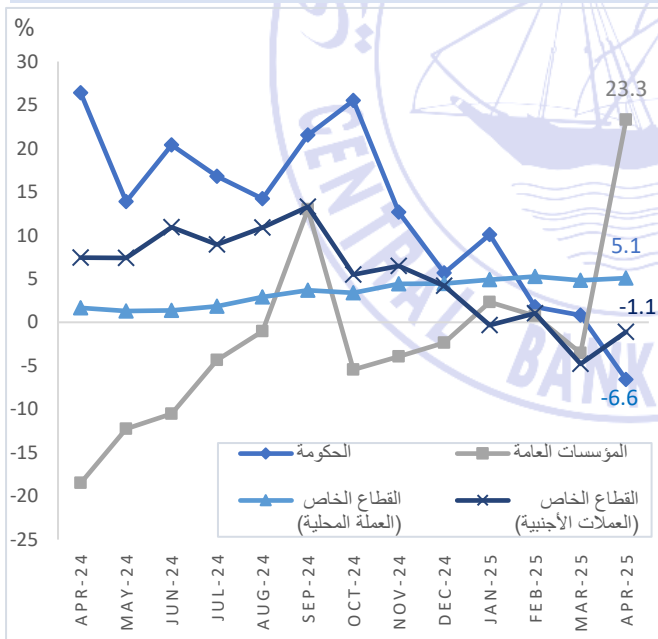
سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 2.76 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 50.89 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 48.13 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 77.1%، و22.9% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 61.8% من إجمالي التسهيلات

4.31 مليارات دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 4.62 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 41.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.6% و4.5% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2025.

دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك لارتفاع في رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.84 مليار دينار ونسبة 4.8% حيث بلغت قيمته 40.26 مليار دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل نحو 38.42 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.38 مليار دينار ونسبة 23.3% لتبلغ قيمته 7.32 مليارات دينار في نهاية أبريل 2025 مقابل 5.94 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.31 مليار دينار ونسبة 6.6% لتبلغ قيمته نحو

الشكل (8): التغير السنوي بأرصدة الودائع



الشكل (7): تطور أرصدة الودائع

